وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مسابقة وطنية للإلتحاق بالتكوين في الدكتوراه LMD

الشعبة: علوم إقتصادية

تخصص: العولمة والتكتلات الإقليمية

المادة: التكتلات الإقليمية

الإجابة النموذجية لإمتحان مادة: التكتلات الإقليمية

الإجابة على السؤال الأول ..... 12 ن

1 – ماهي الحمائية الجديدة؟ وما هي أهم أدواتها التجارية والدولة القائدة لها؟ ..... (4 ن)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ. ماهية الحمائية الجديدة: ..... (1 ن)

الحمائية الجديدة هي تلك الإجراءات الجديدة والمستحدثة التي إتخذتها الو.م.أ بداية من سنة 2017، لحماية اقتصادها من خلال بعض الوسائل التقليدية.

ب. أهم أدواتها التجارية:

إن السياسات الحمائية الجديدة المطبقة في ظل الحركية الاقتصادية الجديد للو.م.أ، تعتمد في جوهرها على أساليب تقليدية يمكن ذكرها فيما يلي:

– **الرسوم الجمركية:** وهي ضرائب تفرض على السلع المستوردة من الخارج، وتُدفع أثناء عبور هذه السلع للحدود وولوجها إلى داخل التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه، وقد قامت الو.م.أ، باستحداث رسوم جمركية جديدة بداية من سنة 2017، في اطار تنفيذ سياستها الحمائية الجديدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر (فرض رسوم بـ 25% على واردات الصلب والفولاذ، و10% على واردات الالمنيوم ... إلخ)..... **(1 ن)**

– **فرض قيود على إستثمارات الشركات الأمريكية العاملة خارج الاقتصاد الأمريكي،** (فرض رسوم جمركية، فرض معايير صحية وتقنية على المنتوجات). ..... **(1 ن)**

ج. الدولة القائدة للحمائية الجديدة ..... (1 ن)

الدولة القائدة لمفهوم الحمائية الجديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ومن خلال فرضها للعديد من الرسوم الجمركية على العديد من السلع المستوردة حتى في ظل اتفاقيات منطقة التجارة الحرة لدول منطقة شمال أمريكا "النافتا"، والاتفاقيات الملزمة للمنظمة العالمية للتجارة بحرية حركة تدفقات السلع والخدمات، إلا أن و.م.أ بدأت بإنتهاج نهج واضح لتطبيق مفاهيم الحمائية التجارية الجديدة.

2 – ما هو تأثيرها على أطراف تكتلها الإقليمي؟ وأهم التكتلات الإقليمية الكبري في العالم ؟ ..... (4 ن)

أ– أثرت الإجراءات الحمائية الجديدة المطبقة من طرف الو.م.أ، بشكل كبير على التكتل الإقليمي لمنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا "النافتا":

(يمكن إبراز هذا التأثير من خلال العناصر التالية)

– حيث أثرت سلبا على حرية تدفق وإنتقال السلع بين دول المنطقة؛ ..... (0.5 ن)

– التأثير السلبي المباشر وغير المباشر على حركة رؤوس الأموال واليد العاملة، من خلال فرض قيود على حرية إنتقال الأفراد خاصة بين المكسيك والو.م.أ؛ ..... (0.5 ن)

SAHLA MAHLA
الموصد الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

– يؤثر سلبا على الميزان التجاري للدول الأعضاء في منطقة "النافتا"..... (0.5 ن)

– عرقلة إعادة التفاوض على إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، حيث أن إعلان الو.م.أ، أنه يمكن الإنسحاب من هذه الإتفاقية قد يؤدي إلى فرض حواجز تجارية جديدة على الصادرات الزراعية والصناعية؛..... (0.5 ن)

ب– التأثير على أهم التكتلات الإقليمية الكبري في العالم

– التأثير المتوقع على الإتحاد الأوروبي وإتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والإستثمار (TTIP)، التي تعد كأكبر فضاء تجاري حر في العالم على طرفي المحيط الأطلسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، ففرض قيود على حركة تدفق السلع وحركة الإستثمار، يؤدي حتما إلى إلغاء هذه الإتفاقية؛ ..... (0.5)

– التأثير بشكل مباشر على إتفاق الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ (TPP)، الذي يضم العديد من الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ففرض رسوم جمركية وتقييد حركة إنتقال السلع والخدمات، ساهم في عرقلة توسع هذا الإتفاق، كما أن إنسحاب الو.م.أ من معاهدة الشراكة العابرة للمحيط الهادي ساهم في التأثير السلبي عليه؛ ..... (0.5)

- أيضا التأثير على رابطة دول جنوب شرق آسيا "أسيان"، من خلال فرض رسوم جمركية مباشرة على واردات سلعها، أو فرض قيود إستثمارية على الشركات الأمريكية العاملة بها؛ ..... (0.5)

- التأثير على تكتل مجموعة "البريكس BRICS"، ففرض رسوم إضافية بقيمة مئات مليارات الدولارات على الصين، والتي تعد ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم، وعضو فعال في مجموعة البريكس، سيؤثر حتما على العلاقات التجارية بين المجموعة (خاصة الصين والبرازيل وروسيا) وبين الو.م.أ، ما قد يزعزع نظام التجارة العالمي، ولن يصب في مصلحة أي من الدول؛ ..... (**0.5**)

3 – ما هو تأثير الحمائية الجديدة على حركية العولمة الليبرالية؟ وعلى المنظمات الدولية ذات الصلة؟ ..... (4 ن)

أ. تأثير الحمائية الجديد على حركية العولمة الليبيرالية

- تشكل الإجراءات الحمائية الجديدة المتبعة من طرف الو.م.أ مؤخرا تهديدا مباشرا وصريحا لحركية العولمة الليبرالية..... (0.5 ن)

- إعاقة مفعول عناصر العولمة الاقتصادية الأساسية: حرية إنتقال السلع، حرية حركة رؤوس الأموال وتدفق الإستثمارات، حرية حركة وإنتقال اليد العاملة والأفراد؛ ..... (**0.5 ن**)

- التأثير المباشر وغير المباشر على الأطراف المؤثرة في حركية العولمة (الشركات متعددة الجنسيات، البنوك الدولية والإقليمية، التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، المنظمات النقدية والمالية الدولية). ..... (0.5 ن)

- إمكانية إعادة النظر في المقاربة الحالية للعولمة ..... (0.5 ن)

ب. التأثير على المنظمات الدولية ذات الصلة ..... (2 ن)

- إن أحد أهم المنظمات الدولية ومؤسسات العولمة الليبرالية هي المنظمة العالمية للتجارة، التي تواجه حاليا أكبر وأصعب تحدي لها في إطار ما أصبح يعرف في الوقت الراهن بـ "الحمائية الجديدة"، هذه الأخيرة التي تتعارض في شكلها ومضمونها مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة، حيث أن من بين أهداف هذه الأخيرة والتي تسعى جاهدة للوصول إليها هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها، حيث أننا نجد أن كل اتفاقات المنظمة تصب في إتجاه واحد وهو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فيها، وعدم إتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو أي إجراء آخر قد يمنع من تحقيق المنافسة العادلة بين مختلف المنتجين من مختلف الدول الأعضاء في هذه المنظمة، **لهذا فإن إجراءات الحمائية الجديدة تؤثر على مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية وتقوضها، وكذلك تؤثر على مبدأ حرية دخول الأسواق.**

SAHLA MAHLA

الإجابة على السؤال الثاني

الفرق بين التكتل والتكامل الاقتصادي

- التكتل الاقتصادي: هو إنشاء فضاء اقتصادي بين مجموعة من الدول من أجل زيادة التبادل التجاري. ..... (2 ن)

- التكامل الاقتصادي: عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة بين مجموعة من الدول باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة، بخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية. ..... (2 ن)

الإجابة على السؤال الثالث

- **منطقة التجارة الحرة داخل الدولة (Zone Franche)**: هي خلق منطقة نشاط اقتصادي داخل دولة معينة، يتم فيها اعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية. ..... (2 ن)

SAHLA MAHLA

- **منطقة التجارة الحرة بين مجموعة من الدول (Zone de libre échange)**: هي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، تهدف إلى إزالة الرسوم الجمركية بينها على أن تحتفظ كل دولة بسياستها الجمركية تجاه باقي الدول غير الأعضاء في المجموعة. ..... (2 ن)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع العلوم الاقتصادية

التاريخ: 2018/10/20
المعامل 01
المدة: ساعة ونصف

مسابقة دكتوراه الطور الثالث في مقياس الاقتصاد الكلي

تخصص: نقود ومؤسسات مالية / السياسات التجارية والمالية الدولية / العولمة والتكتلات الإقليمية

السؤال النظري 08 نقاط

- يقول الأستاذ John Hicks "إن النظرية العامة لكينز هي نظرية كساد" حلل و ناقش؟

مسألة 12 نقطة

يتصف الاقتصاد الوطني لبلد ما بالخصائص التالية:

• الدولة والعلاقات مع الخارج لا تمارس أي تأثير على النشاط الاقتصادي.
• الاستثمار تابع لمعدل الفائدة $I = 2500(0.05 - i)$
• الاستهلاك تابع للدخل الوطني $C = 0,5y + 50$
• معدل الفائدة محدد في سوق النقود وفقا لآلية العرض والطلب على النقود السائلة
• عرض النقود (M) يخضع للبنوك والسلطات النقدية وتساوي 125 مليار دينار
• الطلب على النقود السائلة (L) ممثلا بالعلاقة التالية: $L = 0,5y + 2500(0.04 - i)$
• استخدام اليد العاملة تابع لمستوى الدخل الوطني (y) والتابع الإجمالي للإنتاج هو من الشكل: $Y = N^2 - N - 10$ - حيث N: تمثل الملايين من العمال، ويوجد بهذا الاقتصاد 18 مليون عامل.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و المطلوب:

1) – بافتراض أن المستوى العام للأسعار ثابت، ففي أي مستوى يكون الدخل الوطني التوازني (y_e)؟

2) – ماهي طبيعة هذا التوازن؟

3) – ما هو حجم الاستثمار الضروري لبلوغ مستوى التشغيل الكامل؟

4) ما هي الإجراءات التي ستتخذها السلطات النقدية من أجل الحصول على هذا الحجم من الاستثمار؟

بالتوفيق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع العلوم الاقتصادية

التاريخ: 2018/10/20
المعامل 01
المدة: ساعة ونصف

مسابقة دكتوراه الطور الثالث في مقياس الاقتصاد الكلي

تخصص: نقود ومؤسسات مالية / السياسات التجارية والمالية الدولية / العولمة والتكتلات الإقليمية

الإجابة النموذجية

السؤال النظري: كيلن حسب "John Hicks" "إن النظرية العامة لكينز هي نظرية كساد"

(1) * إن كتاب النظرية العامة في التشغيل وسعر الفائدة والنقود جاء لحل أزمة الكساد 1929 الذي عرفته العالم الرأسمالي والتي من خلالها حاول كينز إخراج البلدان الغربية من أزمتها، حيث أكد أن الكينزية أصبحت أو تجاوب الطلب بدل العرض كذلك اعتمادها على فرضية ثبات الأسعار "الفترة القصيرة" وقد أكد ذلك الاقتصادي هيكس عندما قال إن النظرية العامة لكينز هي نظرية كساد وقط فالعرض الكلي حسب النظرية العامة أيضا يلعب دورا هاما بسبب الطلب الكلي الذي يتميز بالتقلب، وكذلك

(2) * أن الكينزية تعتبر أن الأسعار لا يمكنها أن تبقى ثابتة إلى الأبد مما يجعل النقود حيادية في الفترة الطويلة، وبالتالي البائع يتأثر بعوامل حقيقية، وكذا أيضا في النظرية العامة من خلالها حاول كينز إخراج اقتصاديات الدول الغربية من الأزمة بتحفيز الطلب الفعال الذي يسمح بخلق دخول جديدة والقضاء على البطالة.

(3) * كما أعطى كينز أهمية كبيرة للاستهلاك (الميل الأول للطلب الكلي) كمحور أساسي للطلب الفعال وبالتالي اعتبر نظرية الاستهلاك الركن الأساسي في النظرية العامة لكينز.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع العلوم الاقتصادية

التاريخ: 2018/10/20
المعامل 01
المدة: ساعة ونصف

مسابقة دكتوراه الطور الثالث في مقياس الاقتصاد الكلي

تخصص: نقود ومؤسسات مالية / السياسات التجارية والمالية الدولية / العولمة والتكتلات الإقليمية

المسالة

1) مستوى الدخل التوازني (y) يتأثر على مستوى النشاط الاقتصادي بما أن الدولة والعائلات والمؤسسات أي تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي يمكن تحديد التوازن في سوق السلع والخدمات بمساواة الدخل مع مخرج الاستهلاك والاستثمار أي (C+I)

$y = 0,5y + 50 + 2500(0,05 - i)$

ومن هذه المعادلة نحصل على قيمة y بدلالة i

$y = 0,5y + 50 + 125 - 2500i$

$y - 0,5y = 50 + 125 - 2500i$

$y = \frac{50}{0,5} + \frac{125}{0,5} - \frac{2500}{0,5}i$

$y = 100 + 250 - 5000i$ ... (1)

معادلة الفائدة (i) تحدد في سوق النقود اعتمادا على عرض وطلب النقود، أي أن هذا التعادل يحدد مثله مثل أي سعر بمساواة العرض والطلب أي بالتوازن في سوق النقود

$M = L$

$125 = 0,5y + 2500(0,04 - i)$

من هذه المساواة نحصل على قيمة y بدلالة (i)

$0,5y = 125 - 2500(0,04 - i)$

$0,5y = 125 - 100 + 2500i$

$y = \frac{125}{0,5} - \frac{100}{0,5} + \frac{2500}{0,5}i$

$y = 250 - 200 + 5000i$ ... (2)

$50 + 5000i$

لدينا هنا نظام من معادلتين: المعادلة (1) تحدد التوازن في سوق السلع والخدمات والمعادلة (2) تمثل التوازن النقدي

- وفي وضعية ما يمكن الحصول سويا على قيمة واحدة لـ y، وقيمة واحدة لـ i، وبالتالي نكون بصدد نظام وإيجاد y و i

$100 + 250 - 5000i = 250 - 200 + 5000i$

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع العلوم الاقتصادية

التاريخ: 2018/10/20

المعامل 01

المدة: ساعة ونصف

مسابقة دكتوراه الطور الثالث في مقياس الاقتصاد الكلي

تخصص: نقود ومؤسسات مالية / السياسات التجارية والمالية الدولية / العولمة والتكتلات الإقليمية

بالمساواة

$250 + 200i = 250 - 100i + 10000i$

$450i = 150i + 10000i$

$450i - 150i = 10000i \Rightarrow i = \frac{300}{10000} = 0,03 = 3\%$

وبالتعويض في المعادلة (1) أو (2) نجد:

$Y = 100 + 250 - 5000 \times \frac{3}{100} = \boxed{200 = Y_e}$ (2)

ب) عدد العمال المستخدمين عندما يكون الاستصلاح في حالة YP هو 18 مليون، في هذه الحالة الدخل الوطني الأمثل هو:

$Y = N^2 - N - 10 = 18^2 - 18 - 10 = 296$ (1)

لاحظ أن $Y = 296$ أي الدخل عند التوازن أقل من الدخل عند مستوى التشغيل الكامل YP وعليه فإن الاقتصاد في حالة التوازن التشغيل الناقص (الانكماش) وبالتالي هناك بطالة في الاقتصاد تقدر بـ 96 Million

3) - للوصول إلى التشغيل الكامل يجب الوصول على زيادة في الدخل بمقدار $\Delta Y = 96$ مما يتوجب الزيادة في الاستثمار بمقدار ΔI

$K = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0,5} = 2$ (1)

(2)

$\Delta Y = K \cdot \Delta I \Rightarrow 96 = 2 \cdot \Delta I \Rightarrow \Delta I = \frac{96}{2} = 48$ Milliard

وهذا يعني زيادة الاستثمار بـ 48 مليار سيؤدي إلى زيادة في الدخل المرغوب فيه أي 96 مليار للوصول الى ذلك

ج)

$I = 2500\left(0,05 - \frac{3}{100}\right) = 50$

$= 125 - \frac{7500}{100}$

وبما أن زيادة الاستثمار بـ 48 مليار ضرورية، وبالتالي يجب رفع المبلغ المالي للاستثمارات إلى 98 مليار

نضع $I = 98 = 2500(0,05 - i)$

حيث نحصل على i

$2500i = 27 \Rightarrow i = \frac{27}{2500} = 98 - 125 - 2500i$

$\Rightarrow i = 0,0108 = 1,08\%$ (1)

في حالة التشغيل الكامل الدخل الوطني يساوي 296 Y_p و الميل i المناسب $i = 1,08\%$

في الطلب على النقود يتحدد عند $L = 0,5Y + 2500(0,04 - i) = 0,5(296) + 2500(0,04 - 0,0108)$

$L = 221$ Melliard (1)

وحتى يتحقق التوازن مع هذا الطلب يجب أن تزيد عرض النقود من 125 إلى 221 مليار، وهذا أمر يجب على البنك المركزي الجزائري مستقبلا أخذه بعين الاعتبار حيث يؤدي إلى زيادة كتلة النقود في التداول بـ 96 مليار (1)

انتهى